

مقتل 217764 مدنياً، بينهم
27296 طفلاً، 93% منهم
على يد الحلف السوري الروسي

حصاد أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في
الذكرى السابعة للحراك الشعبي في سوريا

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 14 آذار 2018

المحتوى:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: القتل خارج نطاق القانون.

ثالثاً: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري.

رابعاً: التعذيب.

خامساً: الحصار.

سادساً: هجمات عشوائية وأسلحة غير مشروعة.

سابعاً: الهجمات على الأعيان المدنية.

ثامناً: التشريد القسري.

تاسعاً: التوصيات.

أولاً: المقدمة:

جسّد الحراك الشعبي في آذار/ 2011 منعطفاً استثنائياً في نضال الشعب السوري نحو الحرية والتحرر من نظام يُعتبر واحداً من أعنى الأنظمة في الشرق الأوسط بل والعالم، وقد أثبتت السنوات السبع الماضية حجم الوحشية الدموية السادية، التي واجه بها النظام الحاكم الشعب، الذي خرج ضده مُطالباً بتغيير نظام الحكم العائلي الأمني، وهذا هو تحديداً جوهر الحراك الشعبي، بعيداً عن العناصر والمتغيرات التي دخلت ولعبت به لاحقاً، فقد أنهى نظام الحكم العائلي أي شكل من أشكال العمل السياسي، وأصبح همّة الأول الاستمرار في الحكم إلى الأبد، استخدم سلطته المطلقة على جميع أجهزة الدولة وفي مقدّمها الجيش والأجهزة الأمنية، وسخّرهما ضدّ الشعب لقمع المجتمع السوري وتخطيمه على مدى عقود.

لقد تعرّض الشعب السوري، بشكل خاص كل من ساهم في الحراك الشعبي ضدّ نظام الحكم العائلي إلى حجم وحشية وعنف غير مسبوقين في العصر الحديث، وصل حدّ استخدام الأسلحة الكيميائية ضدّ المدنيين؛ بهدف إرهابهم واستسلامهم وضمنان عودتهم إلى حظيرة نظام حكم الفرد الأوحده، وعبر عمليات تعذيب سادية داخل مراكز الاحتجاز وصلت حدّ



الإبادة، وحصار وتجويع عشرات آلاف المدنيين بمن فيهم من نساء وأطفال وكبار سن، وإن لم يكن مستغرباً لدى بعض السوريين حجم وحشية نظام حكم عائلة الأسد، الذي خَبِروه على مدى عقود، مروراً بمجزرة جسر الشغور وحماة وحلب وتصفية عشرات آلاف الكوادر السورية، إلا أنَّ الأمر الذي كان ولا يزال ليس مفهوماً هو حجم الصَّمت والعدمية الدولية تجاه هذه الجرائم، التي تم توثيقها من قبل منظمات أممية ودولية ومحلية بشكل لا يقبل التَّشكيك، بل الأفظع من ذلك أن تحاول بعض الدول والمسؤولين والمندوبين والوسطاء الترويج لفكرة ضرورة إنهاء المطالب الشعبية بالكرامة والحرية ورفع نظام الحكم العائلي والانتقال الديمقراطي، وحصرها بأمر ”واقعية“ بدل مطالبتهم بمحاسبة السَّفاحين أعداء البشرية.

وعلى مدار السَّنوات السبع الماضية وثَّقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان انتهاكات فظيعة، وتحدَّثنا مع عشرات آلاف الناجين والشهود، ولا تزال عمليات التَّوثيق مستمرة، حفظاً لتاريخ سوريا من التَّبديل، وأملاً في الوصول إلى العدالة عبر محاسبة المجرمين، ولهذا رفعنا دائماً شعار ”لا عدالة بلا محاسبة“.

تشهدُ هذه الأيام هجمة عسكرية هي الأعنف والأكثف قصفاً وبربرية وتدميراً منذ بداية الحراك الشعبي حتى الآن، تستهدف مناطق الغوطة الشرقية، حيث تَمَّت تسوية بلدات بالأرض بشكل شبه كامل، وتشرَّد أهلها، وهذه الهجمات والحصار تُهدد حياة قرابة 350 ألف سوري.

نستعرض في هذا التقرير الموجز حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي تمكَّننا من تسجيلها في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011 حتى آذار/ 2018، وهذه الإحصائيات تُمثِّل الحدَّ الأدنى في ظلِّ الصُّعوبات والتَّحديات، التي تواجه عمليات التَّوثيق، ولزيد من التَّفصيل عن آلية جمع وتحقيق المعلومات بالإمكان الاطلاع على [منهجية عملنا](#).

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”بعد انتهاء تنظيم داعش تقريباً، عادَ إلى الواجهة من جديد جوهر الصِّراع السوري وهو ما بين نظام حكم عائلي دموي وبين حراك شعبي تحوَّل لاحقاً إلى حراك مُسلَّح، وأية محاولة لتجاوز هذه المعادلة لن تؤدي إلى أيِّ شكلٍ من أشكال الاستقرار، بل إلى مزيدٍ من سنوات التَّشريد والقتل، في ظلِّ غياب المجتمع الدولي تماماً“.



snhr info@sn4hr.org

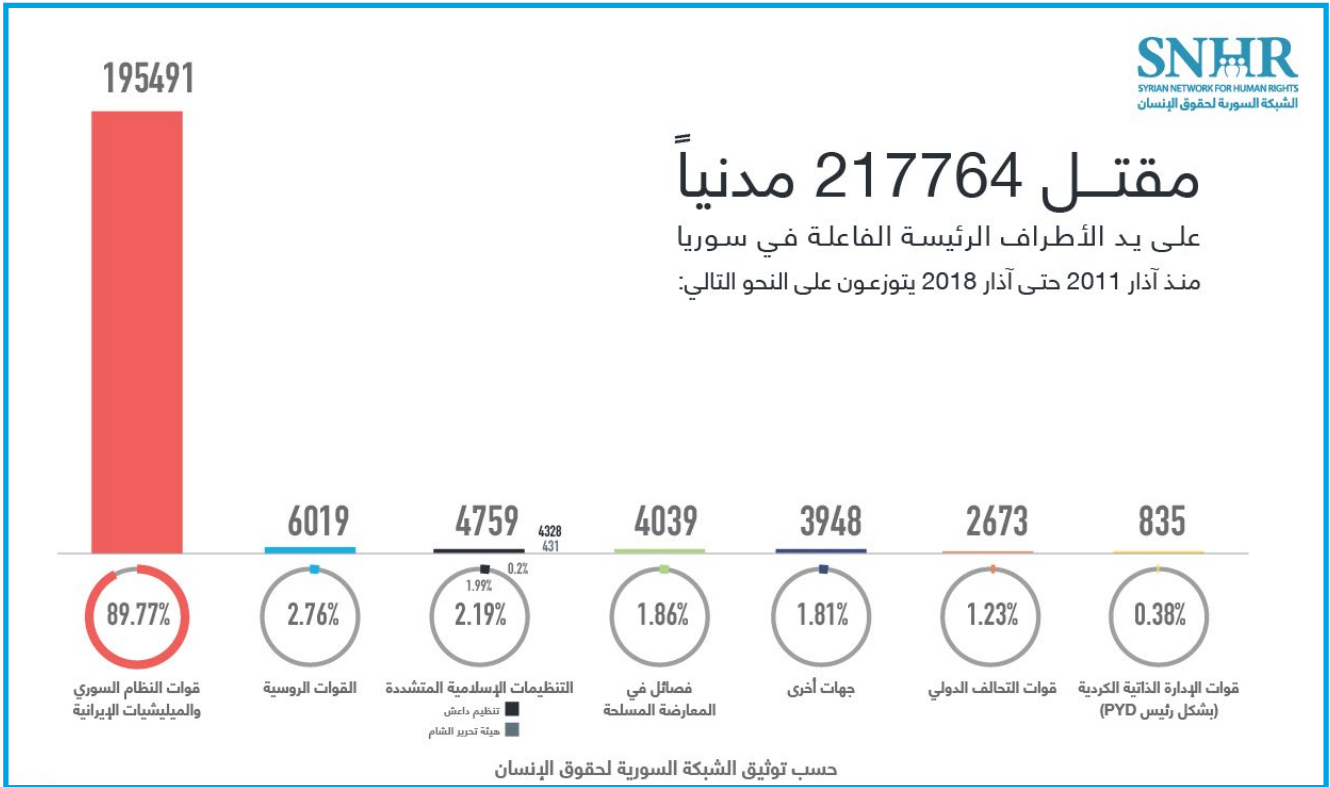
www.sn4hr.org

2

ثانياً: القتل خارج نطاق القانون:

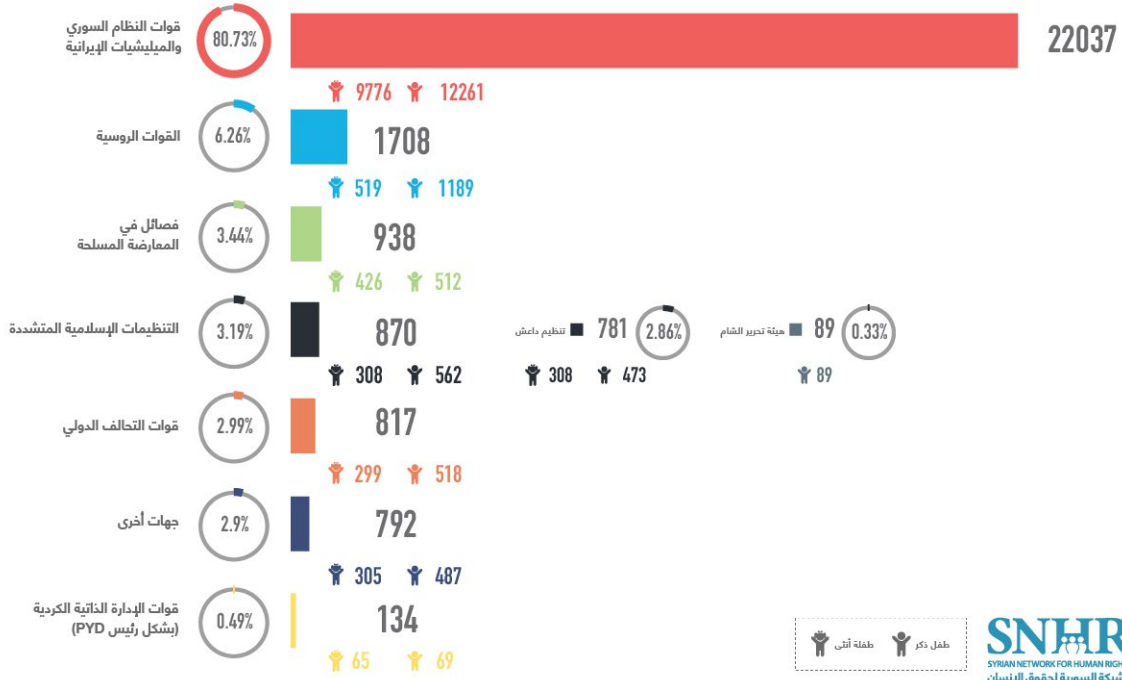
يُعتبر القتل خارج نطاق القضاء أعظم الانتهاكات التي يتعرّض لها المدنيون في سوريا، ويُمارَس بشكل يومي مستمر على مدار السّنوات السبع الماضية، وعلى نطاق واسع عبر عمليات القصف العشوائي بالصواريخ، والمدفعية، والأسلحة الكيميائية المحرّمة والذخائر المرتجلة، والقنص، وغير ذلك من مختلف أنواع الأسلحة، التي تستهدف بها النظام السوري وحليفاه الروسي والإيراني بشكل أساسي مناطق مدنيّة مُكتنظة بالسُّكان دون مراعاة لأي من قواعد القانون العربيّ الإنسانيّ.

بلغت حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا منذ اندلاع الحراك الشّعبي نحو الديمقراطية في سوريا آذار/ 2011 حتى آذار 2018 ما لا يقل عن 217764 مدنياً، بينهم 27296 طفلاً، 14028 سيدة (أثنى بالغة)، مُسجلين عبر عمليات توثيق يومية مستمرة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتفاصيل مُتعدّدة كالاسم ومكان وزمن القتل، ونوعيّة السّلاح، والجهة التي نفّذت القتل، وغير ذلك، وبحسب فرز قاعدة البيانات فإنّ الحلف السوري الروسي مسؤول عن 92.5% من حصيلة القتل مقارنة ببقية الأطراف، وتجاوزت نسبة حصيلة القتلى من الأطفال والسيدات إلى المجموع الكلي للضحايا حاجز الـ 18% وهي نسبة مرتفعة جداً وتُشير إلى تعمّد قوات الحلف السوري الروسي استهداف المدنيين، وتُشير الرسوم البيانية أدناه إلى حصيلة الضحايا الكلية موزّعة بحسب مرتكبي الانتهاك:



مقتل 27296 طفلاً

على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2018، يتوزعون على النحو التالي:

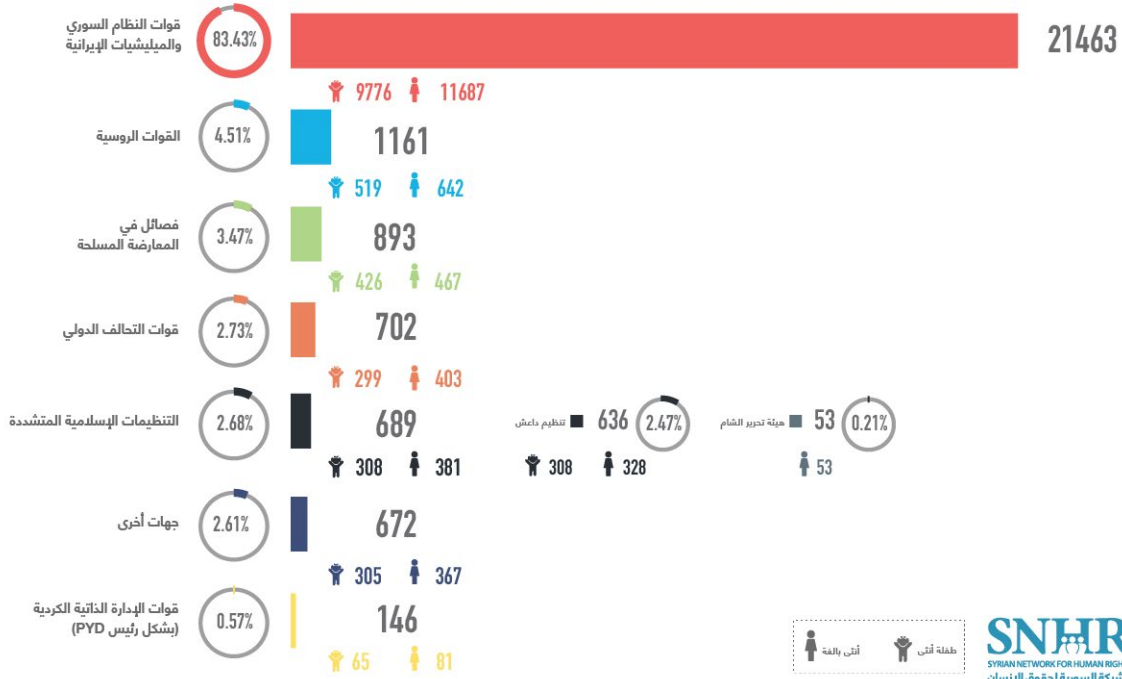


حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان



مقتل 25726 أنثى

على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2018، يتوزعون على النحو التالي:



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان



ثالثاً: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

بالتوازي مع عمليات القتل، بدأ النظام السوري منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي سلسلة واسعة وكثيفة من حملات الاعتقال طالت العشرات، واتخذت عمليات الاعتقال التي نفذها النظام السوري طابعاً أقرب ما يكون إلى عمليات ماقيات الخطف فهي تتم عبر الحواجز والمداهمات المنزلية وخلع الأبواب دون مذكرات اعتقال، ويحظر على المعتقلين التواصل مع ذويهم ومحاميهم، كما لا تعترف السلطات بوجودهم لديها، وقد سجّلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ معظم الحالات ارتقت إلى درجة الإخفاء القسري، فغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة؛ ذلك لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (المليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

سجّلنا ما لا يقل عن 104029 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية التابعة للنظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2018.

قوات الإدارة الذاتية الكردية مارست عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في المناطق الخاضعة لسيطرتها، واستهدفت النشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لسياساتها، كما قامت بعمليات اعتقال موسّعة؛ بهدف التجنيد القسري، اعتقلت فيها المدنيين ولم تستثن الأطفال والنساء، سجّلنا اعتقالها ما لا يقل عن 2419 منذ تأسيسها حتى آذار/ 2018.

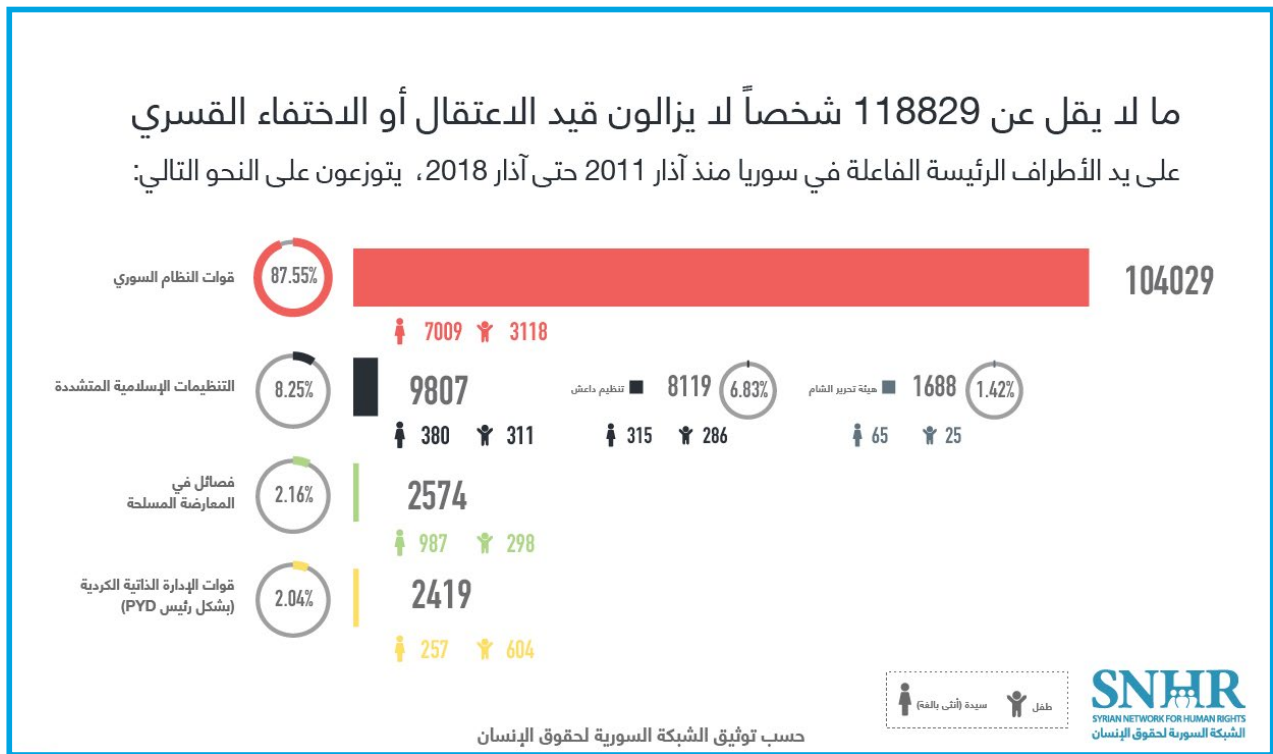
عمدت التنظيمات الإسلامية المتشددة ولا سيما تنظيم داعش إلى تطبيق سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، استهدفت عمليات الاعتقال بشكل رئيس المدنيين المخالفين للتعليمات التي يفرضها التنظيم كالتدخين ومخالفة الالتزام باللباس الشرعي بالنسبة للنساء، والأشخاص الذين تربطهم صلات قربي بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وسجّلنا قيام التنظيم بعمليات اعتقال جماعية استهدفت المدنيين الفارين من مناطق سيطرته، من خلال نصب الكمائن ونقاط التفتيش، إضافة إلى ممارسته عمليات الاعتقال بهدف السخرة، والقيام بأعمال التحصين وحفر الخنادق، وقد سجّلنا اعتقال التنظيم ما لا يقل عن 8119 شخصاً منذ تأسيسه حتى آذار/ 2018.

أما هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) فقد مارست على نحو واسع عمليات اعتقال تعسفي وعمليات ملاحقة أمنية واستدعاء إلى المحاكم الشرعية، استهدفت من خلالها النشطاء والعسكريين والعاملين في مراكز المنظمات الإنسانية والمنشآت الحيوية، وكوادر مؤسسات المجتمع المدني، والمجالس المحلية، ومديريات التعليم والصحة التابعة للحكومة السورية المؤقتة، وقد سجّلنا اعتقال الهيئة ما لا يقل عن 1688 شخصاً حتى آذار/ 2018.



عمدت فصائل في المعارضة المسلحة إلى تنفيذ عمليات اعتقال بحق المدنيين بعد اقتحام مناطق تخضع لسيطرة قوات النظام السوري كما استهدفت عمليات الاعتقال في بعض الأحيان نشطاء إعلاميين وأطباء، إضافة إلى كوادر في منظمات مجتمع مدني في المناطق الخاضعة لسيطرتها وقد وثقنا 2574 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي في سجون المعارضة المسلحة حتى آذار/ 2018.

الرسم البياني التالي يوضح حصيلة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري موزعة بحسب مرتكبي الانتهاك:



رابعاً: التعذيب:

لجأت قوات النظام السوري إلى استخدام أنماط وأساليب متنوّعة من التعذيب بحق جميع المحتجزين لديها، ويستخدم التعذيب كأداة لإرهاب المجتمع كله؛ نتيجةً لكثرة الأشخاص الذين يموتون بسبب التعذيب، حيث عمد النظام السوري منذ الأشهر الأولى إلى نشر صور لمحتجزين يتعرّضون للتعذيب، ويستخدم ضدهم ألفاظاً وعبارات تحمل صبغة طائفية، وسلّم عدداً كبيراً من الجثث للأهالي وعليها آثار تعذيب وحشية - كما ظهر ذلك لاحقاً بشكل واضح في صور قيصر المسربة¹ -؛ ذلك بهدف تركيع وإخضاع الحراك الشعبي وإرهابه وتخطيطه، لقد سجّلنا 13029 شخصاً قُتل بسبب التعذيب في سجون النظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2018.

¹ قيصر: ضابط منشق عن النظام السوري كان مكلفاً بتصوير جثث الضحايا، وتمّ نشر قسم من الصور بطرق عشوائية، وليس قيصر من قام بعملية النشر.



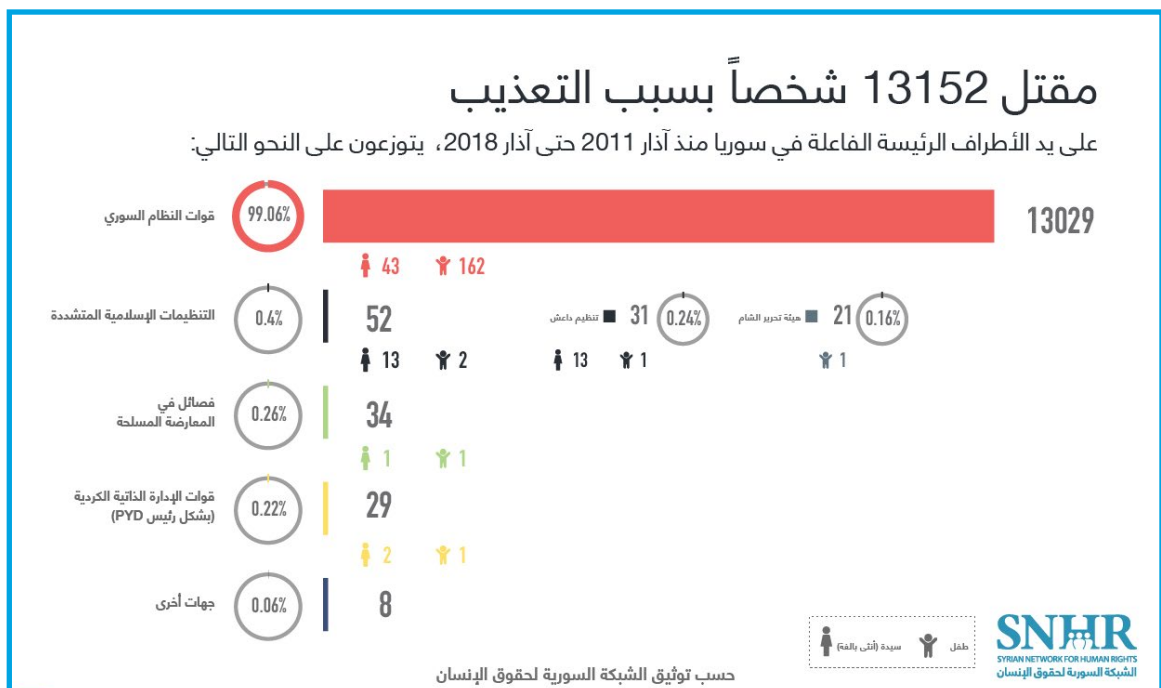
أُتبعَت التنظيمات الإسلامية المتشدّدة أساليب تعذيب وحشية ولا سيما تنظيم داعش؛ الذي مارس عمليات تعذيب جسديّة ونفسية شبيهة بتلك التي مارسها النظام السوري، وتختلف أساليب التّعذيب بحسب التّهم، ما بين المحتجزين لأسباب تتعلق بمخالفتهم التّعالم التي يفرضها التّنظيم، والمحتجزين المتّهمين بمعارضة التّنظيم كالأفراد العسكريين في فصائل في المعارضة المسلحة والنّشطاء الإعلاميين والحقوقيين والعاملين في منظمات أجنبية، وقد سجّلنا مقتل 31 شخصاً بسبب التّعذيب في سجون تنظيم داعش.

أما هيئة تحرير الشام فقد مارست أساليب الجلد والضرب والشّح والصّعق بالكهرباء، وقد تصاعدت هذه الممارسات بشكل واضح منذ منتصف عام 2016، وقد وثّقنا مقتل 21 شخصاً بسبب التّعذيب في سجونها حتى آذار/ 2018.

تقوم قوات الإدارة الذاتية الكردية في مراكز احتجازها باستخدام الضرب المؤذي على الرأس وتكسير العظام بواسطة سلاح الكلاشنكوف أو عصا معدنيّة، وقد سجّلنا مقتل ما لا يقل عن 29 شخصاً بسبب التعذيب في سجونها منذ تأسيسها حتى آذار/ 2018.

لجأت قوات في المعارضة المسلحة إلى أساليب الضرب المبرح بواسطة أدوات كالعصا الخشبية والمعدنية، والسّلك الكهربائي، ذلك بشكل رئيس تجاه العملاء والجواسيس المتّهمين بالتّعاون مع النّظام السوري، أو مرتكبي جرائم كبيرة كالقتل والزنا، ولم تصل تلك الممارسات إلى كونها أعمالاً مُتّسقة على نطاق واسع ضدّ المدنيين، سجّلنا مقتل 34 شخصاً بسبب التّعذيب حتى آذار/ 2018 لدى جميع فصائل المعارضة المسلحة.

الرسم البياني التالي يوضّح حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التّعذيب وتوزعهم بحسب مرتكبي الانتهاك:



خامساً: الحصار:

أتبعت قوات النظام السوري سياسة فرض الحصار على المناطق الواقعة تحت سيطرة فصائل في المعارضة المسلحة، بكل من فيها من نساء وأطفال، كما هو الحال في مدينتي الرستن وتلييسة بريف حمص، إضافة إلى مناطق في الغوطين الشرقية والغربية، وأحياء جنوب دمشق، ولا يزال الحصار مستمراً في بعض المناطق كما هو الحال في ريف حمص الشمالي وبلدات في الغوطة الشرقية. ويؤدي الحصار ومنع الطعام والدواء إلى انتشار حالات من سوء التغذية والجفاف، إضافة إلى انتشار عدد من الأوبئة بسبب التلوث البيئي الناتج عن تراكم النفايات، وتضرر شبكات الصرف الصحي، وقد سجّلنا مقتل 914 مدنياً، بينهم 398 طفلاً، و187 سيدة (أنثى بالغة) بسبب نقص الطعام والدواء في المناطق التي حاصرها النظام السوري منذ آذار/ 2011، ويُشكّل حصار قرابة 350 ألف شخص في مناطق الغوطة الشرقية، المستمر منذ قرابة 5 سنوات شكلاً من أشكال الإبادة.

تنظيم داعش أيضاً أتبع الأسلوب ذاته في حيي الجورة والقصور في مدينة دير الزور، ومخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق؛ وتسبب هذا الحصار في تدهور الوضع الصحي والمعيشي والطبي؛ ما أدى إلى مقتل 47 مدنياً، بينهم 16 طفلاً، و10 سيدة (أنثى بالغة).

كما حاصرت فصائل في المعارضة المسلحة بلدات في ريفي إدلب وحلب أغلبية سكانها من موالي النظام السوري؛ ما أدى إلى تدهور الوضع المعيشي فيها.

سادساً: هجمات عشوائية وأسلحة غير مشروعة:

تفرّدت قوات الحلف السوري الروسي في استخدام الذخائر العنقودية، حيث استخدمت ذخائر تُلقى من الجو، وأخرى أرضية تُطلق عبر منصّات وراجمات استهدفت مناطق مأهولة بالسكان وبعيدة عن خطوط الجبهات.

سجّلنا حتى آذار/ 2018 ما لا يقل عن 431 هجوماً بذخائر عنقودية نفذتها قوات الحلف السوري الروسي، تتوزع إلى: ألف: قوات النظام السوري: 212 هجوماً.

باء: القوات الروسية: 219 هجوماً.



أما على صعيد استخدام الأسلحة الكيميائية فقد وثّقنا قرابة 212 هجوماً كيميائياً منذ أول استخدام لها في كانون الأول/ 2012 حتى آذار/ 2018، توزّعت بحسب قرارات مجلس الأمن على النحو التالي:

أولاً: قبل قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013: 33 هجوماً

ثانياً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013 حتى الآن: 179 هجوماً

ثالثاً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2209 الصادر في 6/ آذار/ 2015: 110 هجوماً

رابعاً: بعد تشكيل آلية الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 2235 الصادر في 7/ آب/ 2015: 54 هجوماً

خامساً: بعد الفيتو الروسي فيما يخص تمديد عمل مهمة آلية التحقيق المشتركة في 18/ تشرين الثاني/ 2017: 4 هجوماً

تسببت جميع تلك الهجمات في مقتل ما لا يقل عن 1421 شخصاً، مسجلون في قوائمنا بالاسم والتفاصيل، يتوزعون إلى:

• 1357 مدنياً، بينهم 187 طفلاً، و244 سيدة (أثنى بالغة).

• 57 من مقاتلي المعارضة المسلحة.

• 7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في أحد سجون المعارضة.

وإصابة ما لا يقل عن 6684 شخصاً.

تنظيم داعش استخدم أيضاً الأسلحة الكيميائية في محافظة حلب حيث سجّلنا قرابة 5 هجمات تسببت في إصابة ما لا

يقل عن 127 شخصاً.

على صعيد البراميل المتفجرة، فلم تتوقّف طائرات النظام السوري المروحية وثابتة الجناح عن إلقاءها على المناطق الخارجة عن

سيطرته مُستهدفةً التجمعات السكنية والمراكز الحيوية المدنية؛ الأمر الذي تسبّب في وقوع عشرات المجازر، وتضرّر كبير في

البنى التحتية وبحسب إحصائياتنا فقد أُلقت طائرات النظام السوري قرابة 69480 برميلاً متفجراً منذ أول استخدام موثق

لها في 18/ تموز/ 2012 حتى آذار/ 2018.

كما استخدم النظام السوري منذ آذار/ 2011 الذخائر الحارقة والبراميل المتفجرة المحملة بمواد حارقة، لكننا سجّلنا تصاعداً

ملحوظاً في استخدام مثل هذا النوع من الأسلحة في العامين الأخيرين، كانت القوات الروسية المسؤول الأكبر عن هذه الهجمات.

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد سجّلنا ما لا يقل عن 131 هجوماً بأسلحة حارقة على مناطق

مدنية سكنية، توزّعت بحسب مرتكب الانتهاك:

ألف: النظام السوري: 12 هجوماً.

باء: القوات الروسية: 117 هجوماً.

جيم: قوات التحالف الدولي: 2 هجوماً ضدّ أحياء سكنية في مدينة الرقة.



سابعاً: الهجمات على الأعيان المدنية:

في البداية لم تقصف قوات الحلف السوري الروسي الأبنية السكنية العادية، بل استهدفت على نحو مركّز ومنهجي المراكز الحيوية، وبعدها الانتهاك منها توجّهت إلى قصف المباني السكنية، لقد عمدت تلك القوات إلى قصف المشافي والأسواق والمدارس وغيرها مرات عديدة ومُتكرّرة، وهذا يُثبت تعمّد تدميرها وتخريبها، كما رصدنا مئات المجازر التي خلّفتها الهجمات على هذه الأعيان.

ارتكبت بقية الأطراف انتهاكات مماثلة ولكن بنسبٍ مُتفاوتة ولم تصل إلى مستوى وحجم الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي الإيراني.

تشملُ الاعتداءات التي رصدناها عمليات قصف مُتعمّد استهدف الأعيان المدنيّة، وعمليات سرقة ونهب، إضافة إلى الاعتداءات التي تشمل تعطيل هذه الأعيان وإخراجها عن دورها في خدمة المدنيين على الرّغم من عدم وجود ضرورة عسكرية مُلّحة، أو استخدامها لغاية قتالية من قِبَل أحد الأطراف؛ ما يُبيح استهدافها من قبل أطراف النّزاع الأخرى.

ثامناً: التّشريد القسري:

تعرّض قرابة 13.5 مليون شخص للتّشريد القسري، قرابة 7.5 مليون منهم تمّ تشريدهم داخل سوريا عبر موجات نزوح جماعيّة نتيجة العمليات العسكرية والاشتباكات الدائرة بين أطراف النّزاع، أو نتيجة هدنٍ واتفاقيات فُرضت على المدن والبلدات المحاصرة، كما تشرّد قرابة 6 مليون لاجئ خارج سوريا.

لقد تسبّبت قوات الحلف السوري الروسي الإيراني عبر مختلف أنواع الانتهاكات الوحشية التي ارتكبتها وعمليات الحصار والقمع في فرض هدنٍ واتفاقيات نتج عنها ترحيلُ سكان مدنٍ بأكملها بشكل قسري، كما في أحياء مدينة حلب الشرقية وأحياء مدينة حمص القديمة، وبلدات في ريف دمشق؛ ما يُشير بشكل واضح إلى هندسة تغيير ديمغرافي، سعى النّظام السوري إلى تطبيقها.

كما تسبّبت هجمات قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سابقاً وقوات سوريا الديمقراطية لاحقاً في تشريد مئات الآلاف من محافظتي الرقة ودير الزور.



تاسعاً: التوصيات:

لم تتخذ الأطراف المتنازعة ولا سيما قوات الحلف السوري الروسي الاحتياطات الكافية لتجنيب المدنيين مآسي النزاع بل تعمّدت بشكل منهجي تنفيذ هجمات استهدفت فيها المدنيين بمن فيهم من أطفال ونساء، ولم تراعى مواد القانون الإنساني الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستهدفت الأعيان المدنية المشمولة بالحماية على نطاق واسع.

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى سبع سنوات مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- إثر عدم التزام الأطراف وبشكل خاص النظام السوري بأي من قرارات مجلس الأمن سواء المتعلقة بالأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو الاختفاء القسري، لا يبقى أمام مجلس الأمن الدولي بعد سبع سنوات سوى التدخل عسكرياً؛ بهدف حماية المدنيين السوريين.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

المجتمع الدولي:

- لم يفشل النظام السوري في حماية المواطنين على مدى سبع سنوات فقط، بل هو من كان المرتكب الأكبر لمختلف أنواع الجرائم، ويجب على المجتمع الدولي التدخل الفوري لحماية المدنيين بعد كل هذه الخسائر التي فاقت حد التصور.
- تشكيل ضغط حقيقي على روسيا وإيران واعتبارهما شريكين رئيسيين في الانتهاكات التي ترتكب في سوريا؛ نظراً لاستمرارهما في تزويد النظام السوري بالأسلحة، ولاشترآكهما المباشر في آلاف الانتهاكات بحق المواطن السوري.

أطراف النزاع:

الالتزام بقواعد القانون العربي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، وتحييد المدنيين، وإطلاق سراح المحتجزين والرهائن، وإيقاف التعذيب والكشف عن مصير المختفين والمفقودين، ورفع الحصار.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

